افتتح الدورة الـ 36 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية نيابة عن سمو رئيس مجلس الوزراء

الهاشل عن إسقاط القروض: الأمر ليس فيه عدالة

■ البنك المركزي لا يوافق على المعالجات غير السليمة

د. محمد الهاشل متحدثا

جانب من اجتماع مجلسي محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

■ الإنفاق الجاري في الكويت عالٍ ولابد من اتخاذ الإجراءات اللازمة

■ المحفظة الائتمانية للبنوك نمت بنسبة 4 في المئة

■ القطاع المصرفي متين وقادر على منح الائتمان وعلى امتصاص الصدمات

■ عوائق تنظيمية وتشريعية تقف حجر عثرة أمام إصدار الصكوك في الكويت

«كونا»: جدد محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل تاكيده على متانة وقوة القطاع المصرفي الكويتي وعلى استمرار البنك المركزي في دعم هذا القطاع الحيوي والمهم.

واضاف الهاشل: في تصريح للصحافيين على هامش اجتماع الدورة 36 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الذي عقد هنا امس ان القطاع المصرفي الكويتي قوي ونشيط ومتين وقادر على ممارسة دوره في منح الائتمان.

وقال الهاشل ان البنوك الكويتية في وضعها الحالي قادرة على منح الائتمان والقيام بدورها كاملا انما تحتاج الى عميل جيد ومشروع جيد ومجدي اقتصاديا كي تقدم الائتمان اللازم، مشيرا الى ان بنك الكويت المركزي سيقوم بدعمها بصورة مستمرة.

واضاف ان البنوك المحلية قوية وقادرة على امتصاص الصدمات وقادرة على ممارسة دورها كاملا ضمن منظومة مصرفية قائمة على سياسات واضحة.

وفي سؤاله عن توقعات النمو للاقتصاد الكويتي خلال العام الحالي قال الهاشل «من الصعب» معرفة هذه المعدلات في الوقت الحالي لاسيما انها مرتبطة بانتاج النفط واسعاره والانتاج المحلي وغيرها الا ان النمو سيكون ايجابيا بشكل عام يتراوح مابين 5 و6 في المئة.

وحول مناقشة تجربة المملكة المغربية في الشمول المالي قال ان تجربة المغرب في هذا المجال رائدة من ناحية نشر الخدمات المصرفية والبنكية في مختلف اصقاع البلاد.

وفي ما يتعلق بالكويت اضاف انها حصلت على اعلى الدرجات في الشمول المالي والانتشار المصرفي من حيث عدد اعداد الحسابات المصرفية وقدرة المواطنين في الحصول على القروض والائتمان وذلك وفق احصائيات اعدها صندوق النقد العربي.

وفي رده على سؤال عن الانفاق في البلاد قال الهاشل: ان الانفاق الجاري في الكويت عال ولابد من اخذ كافة الاجراءات لتقليله مشددا على ضرورة التوجه بصورة اكبر الى الانفاق الاستثماري على المشاريع الحيوية ومشروعات البنية التحتية بما يحقق التنمية المستدامة.

وحول اسقاط القروض اعتبر الهاشل ان موقف بنك الكويت المركزي واضح وذلك في هذا الموضوع من خلال عدم موافقته على المعالجات غير السليمة لاسيما ان اسقاط القروض يحمل اضرارا على المجتمع والقطاع المصرفي معتبرا ان هذا الامر «ليس فيه عدالة».

وقال الهاشل ان سمو امير البلاد وجه لمعالجة هذا الملف من خلال صندوق المتعثرين في عام 2010 حيث دخل نحو 26 الف مواطن تحت هذا الصندوق اذ حصلوا على دعم من الدولة بدون فائدة للقروضهم وتمديدها لمدد طويلة جدا لايبقى في ادنى الحالات يحتفظ بنحو 50 في المئة من راتبه كي يوفر له مستوى عيش كريم.

اما عن التضخم اعتبر محافظ المركزي ان مستوياته في البلاد مقبولة مع السعي لخفضها مشيرا الى ان اسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي اثرت على هذا المعدل خلال الفترة الماضية وان بنك الكويت المركزي يراقب التضخم بصورة مستمرة.

وعن طرح الكويت لصكوك اسلامية اكد المحافظ على اهمية هذا الموضوع لاسيما ان الامر كان في حاجة الى تعديل في قرار وزاري صادر عن وزارة التجارة والصناعة والذي لم يكن يسمح باصدار الصكوك. وقال الهاشل: ان المركزي ارسل كتابا الى وزارة التجارة لتعديل هذا القرار وتجاوبت الوزارة وعدلت القرار منذ ست سنوات الا ان هناك بعض العوائق التنظيمية والتشريعية التي تقف حجر عثرة امام اصدار الصكوك في الكويت مشيرا الى ان البنك المركزي ساهم بوضع مسودة خاصة لهذا القانون.

وعن نمو القطاع المصرفي المحلي قال الهاشل ان المحفظة الائتمانية للبنوك المحلية نمت بنسبة 4 في المئة حتى تاريخه في حين حقق القطاع بشكل عام نموا بشكل افضل من السنوات الماضية اما نسبة القروض المتعثرة فوصلت الى نحو 7 في المئة. واكد المحافظ ان البنوك المحلية تقوم بتغطية هذه القروض المتعثرة بشكل تدريجي بحسب سياسة البنك المركزي المتبعة.

وكان محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل افتتح اعمال الدورة الاعتيادية الـ36 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

وقال الدكتور الهاشل في كلمته الافتتاحية بالنيابة عن سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء ان الاجتماع الحالي يأتي في ظل تفاعل العديد من الاحداث سواء على المستوى الاقليمي او الدولي.

واضاف ان الواقع الاقتصادي الراهن في المنطقة العربية يعكس العديد من التغييرات التي افرزها زخم الاحداث على المستوى العالمي لاسيما الاقتصادية التي تجلت بتباطؤ وتيرة تعافي الاقتصادات المتقدمة واستمرار اضطرابات القطاع المصرفي والمالي في تلك الدول. واوضح ان ذلك القى بظلاله على اداء الاقتصاد العالمي «والمنطقة العربية ليست بمنأى عن هذه المستجدات» مؤكدا اهمية جهود البنوك المركزية العربية لتعزيز دعامات الاستقرار النقدي والمالي كعناصر ضرورية للاصلاح الاقتصادي لشامل. وذكر ان البنوك المركزية العربية لعبت دورا هاما وحاسما في التخفيف من تداعيات الازمة المالية والاقتصادية الاخيرة من خلال انتهاج السياسات الاحترازية ما اتاح للسلطات النقدية والرقابية توفير الدعم اللازم لمساندة القطاعات الاقتصادية المختلفة. وبين ان جهود البنوك المركزية عززت متانة الاوضاع المصرفية العربية وزادت من قدرتها على ادارة المخاطر «وقد اتضحت مع ذلك خط الدفاع الاول لمواجهة التحديات التي تفرزها الازمات المالية».

واكد الدكتور الهاشل ان الاجتماع الحالي يحظى باهمية خاصة كما يعتبر فرصة مناسبة لتبادل الآراء واستخلاص الدروس حول العديد من القضايا الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك. ونوه بالجهود التي يبذلها صندوق النقد العربي والقائمون عليه «التي بات معها الصندوق احدى ابرز منظمات العمل العربي المشترك».

وفي كلمته بصفته محافظ بنك الكويت المركزي اشار الدكتور الهاشل بان «هذه التطورات تضافرت مع بعضها بعضا لتعيد تشكيل الملامح الاساسية للبيئة المالية والاقتصادية العالمية ما حدا بالعديد من الحكومات والسلطات النقدية الى مراجعة آليات التعاطي مع التطورات وصياغة الاهداف الاستراتيجية للتناسب مع البيئة الاقتصادية والمالية الجديدة». وقال ان الاقتصاد العالمي «يتعرض الى ضغوط جمة تحول دون استعادة عافيته في الاجل القصير رغم مرور ما يقارب اربع سنوات على اندلاع الازمة المالية العالمية» مشيرا الى ان ازمة الديون السيادية الراهنة في منطقة اليورو «تجسد اكبر تداعيات الازمة المالية والاقتصادية العالمية». وذكر ان الدول العربية ليست بمنأى عن الانعكاسات السلبية المصاحبة لتلك الازمة، لاسيما مع تزايد تشابك العلاقات التجارية والمالية التي تربط دول المنطقة بالعالم الخارجي.

وبين ان «تسارع وتيرة التطورات والتحولات السياسية التي شهدها العالم العربي في عام 2011 والتي لا تزال رحاها تدور حتى الان لها انعكاسات بالغة على الساحة الاقتصادية تزامنا مع استمرار تباطؤ الاقتصاد العالمي ما زاد من الضغوط على استقرار الاوضاع الاقتصادية الكلية لتلك الدول العربية».

وشدد الدكتور الهاشل على ضرورة اعادة تشكيل السياسات المالية والاقتصادية في الدول العربية، مؤكدا في الوقت ذاته دور البنوك المركزية وما يصدر عنها من قرارات في تدارك الآثار السلبية لتلك التطورات. وقال ان البنوك المركزية العربية اصبحت تواجه اعباء اضافية مستحدثة ترتبط بمشكلات «ترجع جذورها الحقيقية الى اضطرابات في اداء قطاعات اقتصادية اخرى ومن هذه التحديات التي تواجه البنوك ازمة الثقة فيما يتعلق باداء قطاع الاعمال ما فرض على السلطات النقدية تحديا جديدا يتمثل في اعادة تلك الثقة الى الاسواق». واشار الى ان بنك الكويت المركزي «يواصل جهوده الحثيثة لترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد الوطني وتعزيز متانة الجهاز المصرفي بما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعالة». وذكر ان ذلك «ساهم في تطوير قدرات البنوك المحلية على ادارة المخاطر ومقاومة مختلف المتغيرات والتطورات الضاغطة من خلال وضع خطة تطبيقية متكاملة للتحول الى اسلوب الرقابة على اساس المخاطر وتطوير اساليب التفتيش ووضع آليات متابعة مستمرة لنوعية المخالفات والملاحظات التي يتم اكتشافها». وبين الدكتور الهاشل ان بنك الكويت المركزي يجري اختبارات الضغط بشكل دوري وفق سيناريوهات صعبة تأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر المحيطة باعمال البنوك وكذلك ما يرتبط بالاقتصاد الجزئي والكلي. وافاد بان بنك الكويت المركزي شرع في اتخاذ الاجراءات الممهدة لتطبيق المعايير الصادرة عن لجنة «بازل» والمعروفة بحزمة اصلاحات «بازل 3» «حيث تم تشكيل لجنة توجيهية بمشاركة ممثلين عن البنوك الكويتية لوضع الضوابط والتعليمات الرقابية ذات الصلة». واشار الى سعي بنك الكويت المركزي الى تفعيل نظام انذار مبكر للوقوف على اي بوادر تنذر بوقوع مخاطر نظامية قد تهدد الاستقرار المالي «وتم في هذا الصدد انشاء مكتب الاستقرار المالي الذي يباشر اعماله ومسؤولياته منذ شهر اغسطس عام 2011».

القطاع السكني يواصل أداءه القوي

«الوطني»: مبيعات العقار خلال أغسطس تشهد استقراراً بـ120 مليون دينار

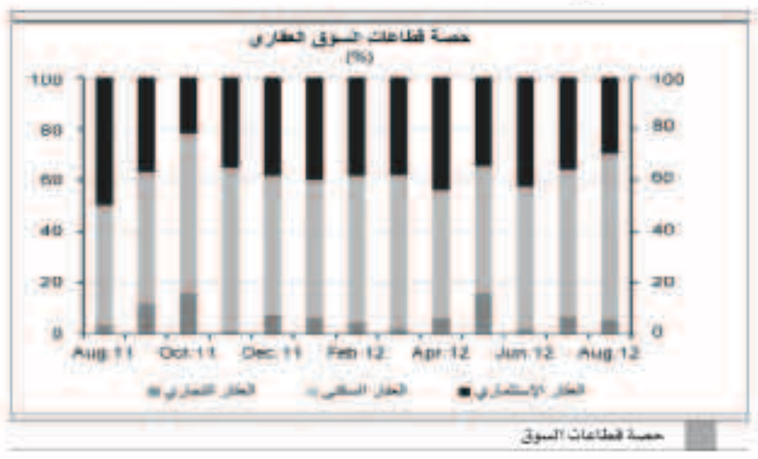

حصة قطاعات السوق

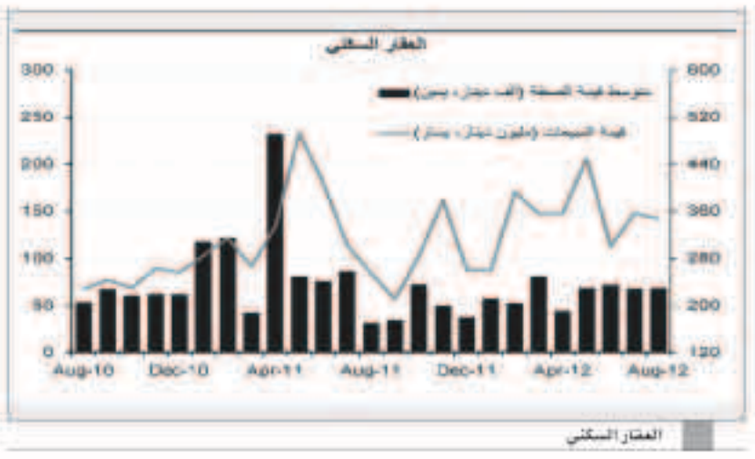

العقار السكني

قال تقرير البنك الوطني شهدت مبيعات العقار استقرارا خلال شهر اغسطس مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، حيث بلغت المبيعات الإجمالية 120 مليون دينار، ولكن العقار السكني لا يزال يحتفظ بأدائه النشط، بينما شهدت مبيعات القطاع الإستثماري بعض التباطؤ. وبشكل عام، يبدو القطاع العقاري في حالة جيدة في ظل الهدوء الذي كان متوقعا بسبب فترة الإجازات الصيفية وحلول شهر رمضان المبارك في اغسطس. لكن من شأن البيانات المقبلة أن تلقي المزيد من الضوء على استقرار السوق العقاري وما إذا كان متأثرا بالعوامل الموسمية فقط.

وأضاف التقرير على صعيد القطاع السكني، فقد بلغت قيمة المبيعات خلال شهر اغسطس 77.8 مليون دينار، مرتفعة بواقع 21 مليون دينار عن الفترة نفسها من العام الماضي. بسبب ارتفاع حجم معدل الصفقة الواحدة، ويواصل هذا القطاع اداءه الجيد في ظل تزايد الطلب عليه.

آما بالنسبة إلى القطاع الاستثماري، فقد بلغت قيمة التداولات 35.6 مليون دينار خلال شهر اغسطس، وهو ادنى مستوى له منذ عامين، ويعزى ذلك التراجع إلى انخفاض عدد صفقات المباني والتي تشكل الحجم الأكبر من مبيعات القطاع الاستثماري. في حين شهدت الصفقات الأخرى «الشقق السكنية والأراضي» نشاطا طفيفا اعتياديا. ومن المفترض أن يشهد هذا القطاع بعض التعافي خلال الأشهر المقبلة بعد تلاشي التأثيرات الموسمية. ويلاحظ أن خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، بلغ متوسط مبيعات القطاع الاستثماري 102 مليون دينار شهريا، مقابل 94 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام السابق.

آما القطاع التجاري، فقد بلغت مبيعاته 6.7 ملايين دينار، بتحسن طفيف عن الفترة نفسها من العام الماضي، ولكن دون المتوسط الشهري لهذا العام. ويعتبر العقاري التجاري أكثر تذبذبا من القطاعات الأخرى، ويشهد عددا محدودا من الصفقات شهريا. هذا وقد شهد شهر اغسطس 3 صفقات بمعدل 2.2 مليون دينار للصفقة الواحدة.

وبالنسبة إلى قروض بنك التسليف والادخار، فقد بلغ عدد القروض المقررة خلال شهر اغسطس 149 قرضا سكنيا، بقيمة بلغت 7.2 ملايين دينار، وبانخفاض قدره 26 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي، وقد توزعت القروض المقررة بالتساوي بين القروض المقررة للبناء الجديد وقروض شراء المنازل القائمة وقروض الإضافة والتجديد، وهذا يختلف قليلا من المسار الاعتيادي حيث آن غالبية القروض عادة ما تكون من نصيب تمويل البناء الجديد. وكان متوقعا بأن تشهد مبيعات العقار تباطؤا إلى حد ما خلال شهر اغسطس «بسبب ركود سوق العقار خلال شهر رمضان وقلة أيام العمل بسبب فترة العيد». ومن شأن البيانات المقبلة أن تظهر بعض الانتعاش، وفي الوقت نفسه، أن تلقي المزيد من الضوء على استقرار السوق العقاري في أغسطس ومدى تأثير العوامل الموسمية عليه.

«زين» تعلن عن أسماء الفائزين

أعلنت زين أكبر شبكة اتصالات في الكويت عن أسماء الفائزين في السحب الأول من حملتها « اشترك واربـح»، وهي الحملة التي تتيح من خلالها لكل مشترك في باقات Wiyana Mix فرصة الفوز بواحدة من الجوائز القيمة التي تقدمها حصريا لعملائها.

وكشفت الشركة في بيان صحافي أن عبدالعزيز محمد سليمان الفوزان فاز بجائزة السفر إلى المالديف مع إقامة في فندق لفردين، ورحلة غوص ممتعة، بينما فاز عبد الله فاضل محمد المطوع بجائزة حجز صالة سينما «VIP» كاملة، بالإضافة إلى عدد كبير من الفائزين بمبالغ مالية. وتقدمت شركة زين بتهنئة عملائها الفائزين خلال الأسبوع الأول من حملة « اشترك واربح»، مؤكدة أن هذه الحملة مازالت تحمل معها العديد من الجوائز السارة لعملائها المشتركين في باقات Wiyana Mix، والتي وصفتها بأنها ستحملهم كل مرة إلى عالم من المفاجآت.

الفوزان يتسلم الجائزة

وأكدت زين أن كل من يشترك في باقات الدفع الآجل لخدمة «Wiyana Mix» بما قيمته 10 دنانير او اكثر سيكون فائزا بإحدى الجوائز القيمة والمتنوعة، وكلما كانت قيمة الاشتراك في باقات Wiyana Mix أعلى كلما كانت الجائزة أكبر. وبينت «زين» أن ما يميز هذه الحملة هو تنوع الجوائز المقدمة ما بين النقدية والعينية، ومن أبرزها رحلات سفاري ورحلات إلى شرق آسيا وجزر المالديف وجنوب أفريقيا ومضمار سباق الفورميلا 1 في ابوظبي، بالإضافة إلى عدد كبير من الأجهزة والقسائم المالية والخصومات والعروض الخاصة بالاشتراكات المختلفة في شركة زين، منوهة إن كل من يشترك في فترة الحملة سيكون رابحا. وأشارت الشركة إلى أن الهدف من هذه الحملة الترابط والتقارب فيما بينها وبين عملائها وتعزيز مبادراتها التي تصب في كيفية البحث عن أفضل الطرق التي توفر الراحة لهم.

نجاح إصدار «بيتك» الأخير لصالح الحكومة التركية يؤكد مكانتها

المنيع: السوق العالمية متعطشة للمزيد من إصدارات الصكوك

عماد المنيع خلال لقاء مع «العربية»

أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة بيت إدارة السيولة التابعة لبيت التمويل الكويتي «بيتك» عماد المنيع، أن الصكوك الإسلامية نجحت في إثبات مكانتها في السوق الرأسمالية العالمية، وأصبحت خيارا أكثر جاذبية للشركات والحكومات على حد سواء لتمويل المشاريع الكبرى، مشيرا في هذا الصدد إلى أن المصدرين، لاسيما الجهات السيادية، ينظرون الآن لسوق الصكوك كمصدر رئيسي لتزويدهم بالائتمان.

وقال المنيع في تصريح لقناة العربية: «بدا هذا القبول العالمي الواضح للصكوك الإسلامية، جليا في الطلب الكبير الذي حققه الاصدار الذي اداره «بيتك» بالتعاون مع مجموعة «سيتي» و«اتش اس بي سي» بقيمة 1.5 مليار دولار، لصالح الحكومة التركية، والذي تمت تغطيته بخمس مرات من قبل مستثمرين ينتمون لمناطق مختلفة حول العالم».

واضاف المنيع قائلا: حققت الصكوك خلال السنوات الأخيرة بزخم اعلامي واسع وغير مسبوق كمصدر رئيسي للائتمان، على مستوى العالم وليس فقط على مستوى البنوك الإسلامية والبلدان ذات الاغلبية من المسلمين، لكن الطلب الائتماني على هذه الاداة بدا ينشط كثيرا خلال عامي 2011 و2012، في ظل الرغبة الكبيرة من قبل المستثمرين والتي عكستها الأرقام المشجعة للغاية التي ظهرت في العامين الأخيرين. في وقت تبدو فيه الأسواق متعطشة للمزيد من الاصدارات.

وحول نوعية المستثمرين المشاركين في تغطية الإصدار، قال المنيع: هناك نحو 59 في المئة بنوك عالمية واقليمية «تقليدية وإسلامية»، و22 في المئة لمدراء اصول، و10 في المئة بنوك مركزية ومؤسسات تمويل دولية حول العالم، بالإضافة إلى صناديق استثمارية. لازال الجزء الأكبر للبنوك التجارية، الإقبال من قبل البنوك الخليجية كان مشجعا للغاية، حيث شاركت بنوك كويتية وسعودية وبحرينية وقطرية وإماراتية بنحو الثلثين. مضيفا: 13 في المئة من المشاركين في الإصدار من مؤسسات أوروبية، و12 في المئة مؤسسات آسيوية، و8 في المئة من قبل مؤسسات أمريكية. لقد كان بالفعل إصدارا عالميا.